لا فصل بين ثلاثة.. الإصلاح والمنطقة الأولى والإرهاب

خالد سلمان

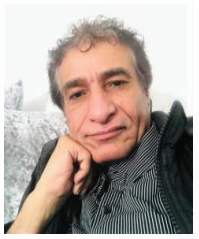

خالد العرادة المطلوب أمريكياً وشقيق محافظ مأرب عضو مجلس القيادة سلطان العرادة، يهدد النخبة الحضرمية وشبوة وعدن والتحالف، فيما الحوثي في مأرب على بعد رمية حجر وطرفة رمش عين!

تصريح خالد العرادة القريب من نائب الرئيس السابق علي محسن في هذا التوقيت وخاصة باستهداف حضرموت، يكشف عن تسخير القاعدة لكل قواها في خوض معركة المنطقة الأولى، جنباً إلى جنب وكتفا لكتف مع الإصلاح في تنسيق مشترك يتداخل فيه السياسي (حضر موت دولة مستقلة) مع العسكري (مما رسة المنطقة الأولى لأعمال القمع والترويع للحراك المدني الداعي إلى تمكين أبناء المحافظة من تسيير شأنهم الإداري) والاقتصادي والأمني باستقلالية وبلا تدخل من مراكز نفوذ وعصبيات القوى الفاسدة .

هكذا تتضح الصورة لا فصل بين ثلاثة، الإصلاح والمنطقة الأولى والإرهاب الممول منهما، حيث تتضافر جهودهم في ميداني الإرهاب وتنسيق المواقف، وعلى مقربة من هذا التكامل الثلاثي يقدم الحوثي خدماته من تحت الطاولة حيناً بتيسير لوجستياً نشاط القاعدة، وحيناً آخر بالصواريخ المجنحة والطائرات المسيّرة.

تصريح خالد العرادة وإضافة التحالف لتهديداته يحيلنا لذهنية قبلية متوارثة، يتقاسم فيها الأشقاء الأدوار، سلطان مع التحالف إسمياً للاستثمار المادي، وشقيقه ضده بضرب النار.

شبابنا وخطر حمل السلاح

أحمد راشد الجنيني

إذا عدنا للماضي في عهد جمهورية اليمن الديمقراطي، رغم كل ما حصل من اقتتال بين الرفاق، لكن كانت هناك دولة نظام وقانون في كل أمور الحياة المدنية والعسكرية فلا تجد عسكرياً مهما كانت رتبته حاملا سلاحًا خارج الدوام الرسمي، وهذا يعرفه كل من عاش في تلك المرحلة حتى رجال أمن الدولة (الاستخبارات) كان سلاحه مخفيًا يحاول أن لا يراه أحد وهذا بحكم طبيعة عمله وهذا أبسط مثال على ما كان في تلك الفترة (والنبي صلى الله وعليه وسلم سأل الله الأمن قبل الإيمان) وفي المقابل إذا قارنا زمن اليمن الديمقراطي بزمن الوحدة في حمل السلاح نجد أن الفرق كبير وشاسع لا يقارن ولو بعشرة في المائة فكان المشائخ لهم حرية التصرف بحمل السلاح له والمرافقين كان سلاحا عاديا أو متوسطا وليس هناك من يحكمه.

وبعد الأحداث الأخيرة وإخراج الحوثي من عدن انتشرت الأسلحة بين الصغير والكبير وبرغم الحملات الأمنية التي قام بها الحزام الأمني على أوكار تجار للسلاح وتم مصادرتها إلا أنه يتبقى وجود أسلحة شخصية يحملها الشباب في الأعراس للاستعراض أمام الناس وإن كان لا يستطيع إطلاق الرصاص في الأعراس بعد صدور قرار يمنع إطلاق الرصاص في الأعراس للحد من قتل الأبرياء بسبب الرصاص الراجع الذي أفقد كثيرا من الأسر أفرادها بغير ذنب ارتكبه ولا يعلمون من القاتل.

لكن للأسف الشديد يلجأ بعض الشباب لحمل السلاح الأبيض واستخدامه في المشاجرات وهذا كثير ما يحدث حتى يصل الأمر للقتل بسبب الشيطان الذي زين للقاتل استخدام هذا النوع من السلاح، ثم يحصل ما لم يكن في الحسبان والندم والتأسف والبكاء والعويل من القاتل بسبب تهوره وحمله لهذا السلاح الأبيض الذي كان يجب التخلص منه لأنه لا يجلب الخير بل حمله هو الشر بعينه وكم من حوادث حصلت من قتل ارتكبت ساعة الغضب بسبب وجود السلاح.

إن شريعتنا الإسلامية قد بينت مخاطر حمل السلاح والعبث به دون حاجة ولو على سبيل المزاح.

عَن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: لاَ يُشِرْ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ بِالسِّلاَحِ، فَإِنَّهُ لاَ يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعَ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ. متفق عليه، وفي رواية لمسلم قال: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ، فَإِنَّ الْمَلاَئِكَةَ تَلْعَنُهُ حَتَّى يَنْزِعَ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لأَبِيهِ وأمه وقوله صلى الله عليه وسلم: «إِذا مرَّ أحدكم في مسجدنا، أو في سوقنا، ومعه نبل (أي: سهمٌ) فليمسك على نصالها، أو قال: فليقبض بكفه؛ أن يصيب أحدًا من المسلمين منها بشيء، فكيف بمن يشير بسلاح رشاش؟ وكيف بمن يتعمد إطلاق النار مَن تلك الأسلحة في جمع كبير من الناس، وفي مناسباتهم؟! أليس النهي في حقه أشد؟!

متى يدرك شبابنا مخاطر حمل السلاح كان في الأعراس أو المشاجرات فهو شر محض يزينه الشيطان والنفس السيئة ثم تكون بعد ذلك الحسرة والندامة وكذا الآباء لهم دور بارز في توعية الأبناء في مخاطر حمل السلاح لكن للأسف تجد بعض الآباء لهم دور سلبي في تشجيع الأبناء لحملهم السلاح وهذا يدل على عدم الوعي والثقافة الدخيلة على مجتمعنا التي تحتاج إلى توعيه من قبل مؤسسات المجتمع المدني وأئمة المساجد حول مخاطر حمل السلاح الذي أردى كم من شخص فكان قتيلا دون جرم.

متى تنتهي أكذوبة التعزيزات المالية؟

عبدالعزيز الدويلة

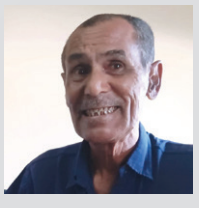

ثمان سنوات مرت من التشرذم والحرب والدمار والخراب والصراعات العسكرية والسياسية والناس ما زالت تشكو وتعاني من صنوف المعاناة والإشكاليات التي كلما استمرت ولم تجد حلولا جادة ومنصفة زادت وتعقدت التعقيدات وأصبح المواطن يعيش في دوامة فساد الفاسدين الإدارية والمالية دون الحلول الواقعية، بل أصبحت الترقيعات الهشة والبعيدة كل البعد عن صدقية تنفيذ الإجراءات المالية العقلانية والقانونية للموظفين المدنيين والعسكريين والأمنيين والمتقاعدين سيدة الموقف.

إذن لا بد أولا وقبل كل شيء وضع حلول سريعة لكل المتقاعدين المعلقين في مرافقهم والذين يستلمون رواتب صافية بعد الخصومات التي تقطع عليهم من رواتبهم وهي أكثر من ٢٠ ألف كضرائب تسحب من رواتبهم وتضعهم في وضع وحالة مزرية نتيجة لعدم توفر التعزيزات المالية، وهي إذا توفرت وتم معالجة أوضاع هؤلاء المتقاعدين سيتم إعادة كل الخصومات إلى رواتبهم وذلك من خلال تسويتهم ومن ثم منحهم دفاتر المتقاعدين في حين ما زالت إجراءات التقاعد متوقفة والخصومات مستمرة والسنوات تمر دون التفكير والسعي في حل مشكلة هؤلاء المتقاعدين وذلك بسبب عدم توفر التعزيزات المالية في ظل ضبابية ومبررات الجهات العليا متمثلة بالحكومة والمالية والبنك المركزي بعدن وربما هم المستفيدون من هذه الحرب والمواطن مغلوب على أمره.

هناك مطالب أخرى رئيسية تتمثل في حرمان الحقوق المالية للموظفين الفعليين الذين لا زالت تطالب برفع الأجور والمرتبات وتحسين وضعهم المعيشي وإعادة حقوقهم مثل العلاوات السنوية وطبيعة العمل وغيرها من المطالب الحقوقية الأخرى.. ولكن كل هذه المعاناة والحقوق المشروعة مرهونة بتوفير التعزيزات المالية ولا ندري إلى متى سيظل وضع العاملين والموظفين الفعليين مرهون بتوفير التعزيزات، علما بأننا سندخل خلال الأيام القادمة عامًا جديدًا وأوضاع المتقاعدين والموظفين الفعليين ما زالت معلقة بل ستبرز العديد والمزيد من التصريحات للجهات المعنية والمختصة المليئة بالتبريرات والأكاذيب والكلام المعسل الممل والمكرر في ضياع الحقوق والتجاهل والتسويف والتي تتمثل في صعوبة وعدم توفير التعزيزات المالية، فمتى تنتهي أكذوبة التعزيزات المالية؟

القبيلة والدولة.. أدوار متبادلة

د. وليد ناصر الماس

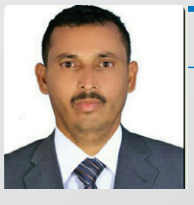

القبيلة (دولة مصغرة)، هي البديل للدولة بمفهومها الحديث، تنمو القبيلة وتزدهر في ظل غياب الدولة أو تراجع دورها وانحسار سلطاتها، إذ في حضور الدولة تتلاشى القبيلة وتختفي.

الوجود القبلي بمفهومه التقليدي يؤشر إلى وجود دولة هشة، عاجزة عن فرض إرادتها وتطبيق نظامها.

عندما تلجأ الدولة المركزية إلى تمويل النشاطات القبلية المهددة للسلم الأهلي، والتحالف مع بعض القبائل في مواجهة الأخرى، فهذا يعني شيئا وحيدا وهو أننا أمام حكم عصابة وليس دولة، تحاول بقوة تعميق وجودها وبسط نفوذها، والاستحواذ على موارد ومقدرات البلد.

لم تكتفي الحاكمة في شتى الأماكن والأزمنة في تمرير مشاريعها الضيقة، اعتمادا على البعد القبلي رغم أهميته، بل توظف في أحيان كثيرة البعد الديني وهو الأخطر، لصبغ مشروعها العفن وممارساتها القذرة بشيء من القداسة، لا سيما في مجتمع محافظ ينساق خلف الدعوات المزوجة بالدين.

تتباين العصابات السلطوية في سلوكها الاستبدادي وطريقة إدارتها لبلدانها، في حين توجد أشكال مختلفة من عصابات السلطة، منها العائلي والسلالي والعرقي، وقد تتشارك عوائل عدة في اغتصاب بلد ما.

تتميز عصابات الحكم بسمة بارزة تتمثل في تشبثها الشديد بالسلطة، واستبدادها بالقرار، واستعدادها للتضحية بكل شيء بما في ذلك شعبها، في سبيل بقائها على هرم السلطة، وتكمن نقطة ضعفها الحاسمة في عدم قدرتها على الاستقلال بالقرار المصيري للبلد، إذ تميل غالبا لأن تكون تابعة لغيرها.

قيام الدولة الحديثة السبيل الأمثل للخلاص من الحكم البغيض، بمخلفاته الماضوية من استبداد وجهل وظلم.

ترحيل يمنيين من مدينة بونا الهندية

سمير سعيد فارع

تم في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٢ ترحيل احد الطلاب اليمنيين(كان زمااان) ويعمل منذ زمن بعيد ك (مترجم) للمرضى وفي شحن جثث الموتى وتاجير الشقق ووسيط في اي شغلة قد تخطر او لاتخطر ببالك حتى اذا معك كيس فيه دواء او ملابس او اي غرض تريد أن ترسله لليمن فهو من سيوفر لك مسافر مستعد ان يحمل اغراضك وسيخبرك بانه لايريد اي شي منك غير الدعاء ولكن وللاسف فالراكب هو من يريد مبلغ وقدره... مقابل اجرة الميزان..

هذا الشخص يعمل ايضا في بيع الادوية الهندية في اليمن حيث يقوم بشرائها بسعر الجملة من السوق المحلي (السعر المحلي المدعوم للسوق الهندية) ويرسله مع المسافرين الذي قام بخدمتهم اثناء بقائهم بالهند (خدمة بلاش ياخذ مقابلها الدعاء فقط) الى عملائه باليمن ليباع الدواء بالسوق اليمنية بسعر مقارب لسعر الادوية التي تباع في السوق عبر وكلاء رسميين ..(مهرب ادوية)...

تم ترحيل هذا المواطن مع ابن عمه(شقيقه في احدى الروايات) واخرين بعد ان قامت السلطات الهندية بالتحفظ عليهم في احد اقسام الشرطة في مدينة بونا قرابة الشهرين لعدة اسباب واهمها بالنسبة للسلطات الهندية هي بقائه في الهند بطريقة مخالفة للقانون وبدون تاشيرة او اقامة صالحة لمدة تجاوزت الخمس سنوات وقد كانت السلطات الهندية تريد ترحيله منذ اول اسبوع تم التحفظ عليه فيه لكنه ظل يماطل ويتملص ويتهرب من توفير جوازات السفر الخاصة بهم او حتى صور شخصية وتذاكر ليقوموا باكمال اجراءات الترحيل وبكل اريحية قضى قرابة الشهرين في الحجز يماطل ويماطل لعلهم يسئمون منه ويطلقون سراحه ولم يابه لكونه او اخاه او كان من يكون في الحجز فماسيخسره في حاله خروجه من الهند اغلى واهم من ان تهان كرامته او كرامة من هم محسوبين عليه...

وهاهي تنتهي الحكاية بطريقة قد يراها البعض مؤلمة وبدلا من ان يكون باستطاعته العودة بتاشيرة جديدة بعد فترة حظر مؤقت هاهم الان محظورين من دخول الهند مدى الحياة...

فقد استائت السلطات الهندية الكثير من هذا الشخص واضطرت ايضا لتحمل تكاليف سفره هو ومن معه على حسابها بعد ان فشلت في اقناعه بان يستحي على نفسه ويقطع تذاكر العودة الى اليمن...

هذه قصة او حالة واحدة من حالات ستغير الوضع جذريا حيث ان السلطات الهندية الان ستنظر للمواطن اليمني بنظرة سيئة موزونة على مارأته من تصرفات هذا الشخص ونتوقع ان يتغير التعامل بشكل سلبي مع المواطنين اليمنيين المقيمين في المدينة والدولة ككل خاصة المقيمين بطريقة مخالفة وهم كثر للاسف ،ورغم ان هذا سيحد من تواجد وتكاثر السماسرة فهناك من المخالفين لشروط الاقامة ممن هم ليسوا بسماسرة او نصابين ولكن فرضت عليهم ظروف قسرية ان يبقوا بطريقة مخالفة...

نامل الا يتسبب البقية من الذين مازالوا يقيمون في بونا وغيرها من المدن الهندية ويعملون باعمال مخالفة او يقيمون بطرق مخالفة بضرر على الطلاب والمرضى ومن يقيمون في الهند ...

ونتمنى ان تقوم السفارة والقنصلية في الهند بتدابير واجراءات وجهود اكثر مما تقوم به كي تردع وتحد من تكاثر السماسرة في الهند فبقائهم كماقلنا يتسبب بالضرر على بقية المواطنين اليمنيين وعلى سمعة البلد ككل ..